بسم الله الرحمن الرحيم

مدى تأثير الاجهزة الاستخبارية للدولة في رسم السياسة الداخلية والخارجية

اكاديمية العلاقات الدولية

اعداد - خالد الشريف ◄ اكاديمية العلاقات الدولية ◄ 1442/10/10

مدى تأثير الاجهزة الاستخبارية للدولة في رسم السياسة الداخلية والخارجية

اكاديمية العلاقات الدولية

التمهيد

كانت ولاتزال المعلومة الصحيحة هى اسس نجاح اى قرار او اجراء على مدى التاريخ ولذلك نشأت اجهزة و ادارات تطورت من اجل البحث عن المعلومة ثم تحليلها ثم توظيفها لتحقيق المصالح او دفع المفاسد ومن هنا نشأت اجهزة الاستخبارات وتطورت واصبحت تتدخل فى كل شؤون الدولة لأجل هدف واحد وهو المحافظة على الامن القومى و الوطنى فالى اى مدى يمكن للأجهزة الاستخبارية التأثير على سياسات الدول الداخلية والخارجية وهذا ما سنحاول البحث عنه فى بحثنا هذا

المقدمة

تتدافع الدول والمجتمعات في العالم لهدف واحد وهو تحقيق المصالح ودفع الاضرار عن شعوبها وحكوماتها ومن هنا يبدا الصراع بين الدول والحكومات والقوى ويتخذ هذا الصراع عدة اشكالا فيما بينها فهناك الصراع السياسي و الاقتصادي و العسكري والبيئي وصراع الجغرافيا ولهذه الصراعات اليات مهمة لقيادة الصراع والنجاح فيه ومن اهم هذه الاليات هي المعلومات التي تتدفق من المصادر المتنوعة للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب

لكن هذه المعلومات المتدفقة خاصة في زمن ثورة المعلومات تحتاج الي اثبات صحتها ثم الي تحليلها ثم توظيفها في الوقت والمكان المناسب وهذه الخطوات تحتاج الي اجراءات تنفيذية وادارة منظمة ومن هنا نشأت اجهزة المخابرات في العالم وتطورت واصبحت تمتلك كما كبيرا من المعلومات السرية والعلنية ومن هذه المعلومات الكبيرة والحقيقية اصبحت هذه الاجهزة تعطي في رايها في السياسات الداخلية والخارجية للدولة

الباب الاول

تعريف الاستخبارات

المخابرات أو الاستخبارات هي جهاز ومؤسسة من مؤسسات الدولة تختص بجمع المعلومات وتحليلها. عادة ما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة. المخابرات أحدهما يعتنى بجمع المعلومات عن البلدان والمؤسسات الأجنبية ويقومها، والثاني يدافع عن الأمة ضد التجسس، والأعمال الأخرى التي تستهدف إضعاف البلاد. وهذا النوع من المخابرات يتمثل في وكالة مكافحة المخابرات أو وكالة مكافحة التجسس. وتشارك بعض وكالات مكافحة المخابرات في عمليات سرية أي أنها تتولى بشكل سري أنشطة سياسية مصممة للتأثير في مجرى بلدان أجنبية. وهي تحتاج لقدرات فائقة وعالية من الذكاء

وحيث إن السياسات الناجحة تنتج عن قرارات عقلانية رشيدة، بقدر ما تتجسد ويتم تنفيذها أيضا بقرارات عقلانية رشيدة، قوامها في الحالتين المعرفة الناتجة عن التراكم الكمي والتحسن النوعي في المتاح من البيانات/ المعطيات الأولية، وصحة المعلومات المستخلصة منها، ودقة الدلالات والنتائج المستمدة منها، وصحة التقديرات والاحتمالات والخيارات المؤسسة عليها. فقد بات الحصول على هذه المعرفة المعلومات حاجة حيوية

استجابت لها الدول أولا ، ثم تبعتها في ذلك باقي الوحدات الدولية، بإنشائها وتطويرها لمجموعة الأنشطة والمؤسسات المكلفة بالحصول على المعلومات والمعروفة في النطاقين السياسي والعسكري بمسميات مثل: «أجهزة الاستخبار أو الاستخبارات أو المخابرات»، أو ما يعبر عن هذا المعنى من المسمى

ويعتبر جهاز المخابرات من أهم الأجهزة الأمنية على مستوى العالم ولذلك تعمل معظم الدول على تقويتها ويعتبر جميع الأفراد الملتحقين في أجهزة المخابرات من أمهرهم حيث يتم انتقائهم بعناية فائقة وتعتمد مهاراتهم في وقت الحرب أو السلم على جمع المعلومات الهامة لأى دولة معادية كما تعتمد على بث المعلومات الزائفة وتعرف باسم الحرب النفسية أو الحرب الباردة لزعزعة روح الخصم

يتفق الكثير من الباحثين على أنه يصعب تقديم تعريف مُوحد للاستخبارات لطبيعة عمل هذا الجهاز. يُشير كل من بيتر جاكسون وجنيفر سيج "محاولات الإتيان بتعريف للاستخبارات فشلت في إيجاد إجماع حقيقي". لكنهما في نفس الوقت طرحا مقاربتين في فهم طبيعة ودور الاستخبارات.

"الأول يركز على فهم الاستخبارات أولا وبشكل رئيسي كمعلومات بينما يتجه الثاني لفهمها كعملية معالجة" وحسب روجر جورج "الاستخبارات هي في الغالب معلومات سرية يتم تجميعها من خلال عمليات سرية أو بواسطة أنظمة تقنية".

من هنا يمكن القول إن الاستخبارات هي عملية معالجة المعلومات بطريقة منهجية لتزويد صناع القرار بها من أجل توفير أفضل الخيارات وتقليل نسبة الشك لديهم تجاه الخطط واستراتيجية العمل وتستعمل في ذلك عناصر بشرية و تقنية ودورها الأساس والحاسم في الحرب، وقد عبر عنها المفكر الصيني صن تزو بمعادلة تناسبية طردية رابطاً بينها وبين احتمالات النصر في المعركة عبرت عنها قواعد العمل الاستراتيجي التي حددها

1 - اعرف عدوك واعرف نفسك وعندها لن تكون في خطر في مائة معركة.

2 - عندما تكون جاهلاً بالعدو، ولكن تعرف نفسك تتساوى احتمالات نجاحك أو فشلك.

3- إذا كنت جاهلاً بعدوك وجاهلاً بنفسك معاً، فإنك بالتأكيد في خطر في كل معركة

تعريف مهمه الاستخبارات

ضابط الاستخبارات هو شخص يعمل في منظمة لجمع وتحليل المعلومات التي قد تفيد تلك المنظمة. كلمة ضابط هي عنوان وظيفي ولا ينبغي الخلط بينه وبين رتب الشرطة أو العسكرية، وإن كان بإمكان حاملي الرتب العسكرية أن يكونوا ضباط استخبارات كذلك. المسمى الوظيفي قد يشمل أشخاصاً يعملون بالقوات المسلحة والشرطة أو شركات خاصة بغرض جمع معلومات تنافسية، ولكنه تقليدياً يشير إلى العاملين في أجهزة الاستخبارات المدربين على مراقبة وتقييم المخاطر التي تهدد أمن ومصالح البلد داخلياً وخارجياً. تتنوع متطلبات العمل بتنوع الصيغة الوظيفية للضابط، فضابط العمليات التقنية يحمل مؤهلات مختلفة عن ضابط العمليات العادي

مصادر الاستخبارات

يمكن أن يستفيد ضباط الاستخبارات من مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات من بينها

استخبارات المصادر المفتوحة : الاستخبارات المستخلصة من المصادر المفتوحة مثل مواقع التواصل الاجتماعي الإعلام المرئي والمطبوع ومواد المكتبات. أهميتها تكمن في فهم واستيعاب الأبعاد الثقافية والاجتماعية لبلد أجنبي، واستدراك التغيرات الطارئة والمتسارعة على عناوين الثقافة الشعبية. العاملون في هذا المجال، عادة ما تكون لهم اتصالات بالدوائر الأكاديمية.

استخبارات الاتصالات - التنصت على الاتصالات واعتراضها (مثل التنصت على المكالمات الهاتفية) ويضم استخبارات الإشارات والاستخبارات الإلكترونية .

الاستخبارات بالأقمار الصناعية المستخلصة من عدد من أصول التجميع، مثل الأقمار الصناعية الاستطلاعية أو طائرات المراقبة.

الاستخبارات البشرية : الاستخبارات المستخلصة من مصادر الاستخبارات البشرية (العملاء أو الخلايا النائمة) في العديد من الهيئات والأنشطة.

استخبارات الإجراءات والتوقيعات : الاستخبارات المستخلصة من أصول التجميع التي تجمع وتقيم الملفات الفنية وخصائص مميزة في الكيانات المستهدفة.

الاستخبارات الفنية : تعتمد على خصائص علمية وفنية في أنظمة الأسلحة والأجهزة التقنية وغيرها من الكيانات.

الاستخبارات المالية تجميع المعلومات عن الأمور المالية في الكيانات محل الاهتمام.

انواع ضباط الاستخبارات حسب المهام والمسئولية

. تضم المسميات الوظيفية والمسؤوليات الشائعة بين ضباط الاستخبارات:

ضابط ميدان: الضابط الذي يدير خطة جمع الاستخبارات لمهام معينة في الدول الأجنبية.

ضابط القضية: ضابط يدير عملاء الاستخبارات لجمع المعلومات الاستخباراتية الأولية. ويقضي ضباط القضية وقتهم في تجنيد واستغلال العملاء المصدر بهدف جمع الاستخبارات البشرية

.ضابط جمع الاستخبارات (المجمع): الضابط الذي يجمع المعلومات، وليس بالضرورة أن يجمع المعلومات من مصادر بشرية ولكن يمكن أن يجمعها أيضًا من مصادر فنية مثل التنصت على المكالمات الهاتفية وأجهزة التنصت الخفية وجمع المعلومات عبر الإنترنت وأجهزة استخبارات الإجراءات والتوقيعات وأجهزة استخبارات الإشارات والوسائل الأخرى.

ضابط عمليات: الضابط الذي يخطط أو ينفذ الخطوات الضرورية لإعاقة أو منع أنشطة الأشخاص أو الجماعات العدائية.

المحلل: ضابط يحلل المعلومات المجمعة ونتائج العمليات ليحدد هويات ونوايا وقدرات وأنشطة الأشخاص أو الجماعات العدائية ولتحديد متطلبات العمليات المستقبلية. وبعد التحليل، يكون المحللون مسؤولين أيضًا عن وضع التقرير النهائي ونشره. هذا المحلل قد يكون سياسياً، مادياً أو اقتصادياً. يتطلب من المحلل السياسي شهادة جامعية أو ماجستير في العلوم السياسية، التاريخ، العلاقات الدولية ودراسات الأمن القومي. والتي تساعد على توسيع المدارك عن فلسفة وثقافة الشعب المستهدف، وكيفية دراستهم لتاريخهم القومي.

ضابط المخابرات المضادة: الضابط الذي يعمل على منع اكتشاف العملاء الأجانب أو العدائيين لوكالة المخابرات وعملياتها أو اختراقها أو استغلالها أو كشف أسرارها.

عملاء الاستخبارات

عملاء الاستخبارات هم الأشخاص الي يعملون لصالح ضابط استخبارات أو من قام ضابط الاستخبارات بتجنيدهم، ولكنهم ليسوا موظفين لدى وكالة المخابرات التي يعمل لديها ضابط الاستخبارات.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت

تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي و تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة ، و تتميز عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظرا لعدم قانونية و شرعية ممارستها

المهام

تغير مهام ودور أجهزة المخابرات الدولية بدأ منذ سنوات عدة، وأن أغلب الأجهزة تطورت مهامها للعمل في دوائر من العلانية والإعلام بديلا عن السرية والتكتم، وأنها دخلت في مرحلة مهمة من ممارسة الدبلوماسية والاتصال بصورة مشروعة، وأن أغلب أجهزة المخابرات أصبح لها دور سياسي واجتماعي بل اقتصادي في إطار تحصين الجبهات الداخلية، وتأكيد دورها في حماية الداخل، وما يتعرض له من أي أزمات طارئة،

الباب الثاني

عوامل محدودية الاستخبارات

. **العامل السياسي:** الاستخبارات تقوم على عدة عمليات ومراحل من أهمها جمع المعلومات وتحليلها والمهمات الخاصة، فالاستخبارات الأميركية مثلا، تتكون من آلاف البرامج الفيدرالية وآلاف الأفراد العاملين في الحكومة. بمعنى آخر الاستخبارات الأميركية ليست هي CIA فقط بل تشمل وكالة الأمن الوطني ومكتب الاستطلاع الوطني ووكالة الاستخبارات Geospatial-intelligence. لكل هذه المؤسسات وظيفة محددة: أما وكالة الاستخبارات المركزية CIA فهي الفرع المسؤول على تجنيد العملاء. من خلال هذا المثال يمكن القول إن الاستخبارات تعمل في

مجالات مختلفة وتخضع لسلط متفرقة. لكن يبقى القرار السياسي هو السائد على بقية القرارات. وقد برز التأثير السياسي في الاستخبارات في فترة الحرب الباردة ومن أبرز الأمثلة المعروفة الخلاف الذي حصل بين الأمن والدفاع في أميركا حول bomber gap and missile gap في الخمسينيات والستينيات. تحول هذا الصراع الداخلي بين الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى توظيف سياسي حيث اتهمت وزارة الدفاع بتهويل قدرة الاتحاد السوفييتي النووية من أجل استباق إجراءات تخفيض إنفاق المؤسسة العسكرية.

في بعض الحالات لا يقتصر القرار السياسي على رأس الدولة، بل يشمل أحيانا الأحزاب وأيديولوجياتها. ففي منتصف السبعينيات عيّن الرئيس فورد ما يسمى B Team والذي ضمّ خبراء محافظين من خارج ميدان المخابرات. أدى هذا التعيين الى سيطرة الكراهية الأيديولوجية للاتحاد السوفييتي على توقعات الخطر النووي.

أحينا نوظف الاستخبارات لإضفاء الشرعية على قرارات سياسية خاطئة. استعملت كل من الحكومة البريطانية والأميركية الاستخبارات من أجل الحصول على دعم شعبي لغزو العراق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل في 2003. وقد شكل تقرير الاستخبارات الذي شُنت من أجله الحرب فشلا كبيرا في تاريخ الاستخبارات. يمكن القول إنه في هذه الحالة عوضا أن يكون جهاز الاستخبارات مرجعا للتوجيه والإرشاد بالنسبة لصناع القرار، تحول إلى وسيلة في يد السياسيين لتدعيم رؤيتهم الخاصة.

. **العامل البشري:**

يعتبر العنصر البشري في جهاز الاستخبارات أهم عنصر، فهو المحرك والمتحكم في كل العمليات وفي اتخاذ القرارات. وبما أن الاستخبارات تقوم أساسا على جمع وتحليل المعلومات كما هو مبين في التعريف السابق. فإن ذلك يعني أن اتخاذ القرار يقوم على الفهم البشري لنوايا الجهة المستهدفة أي العدو أو الخصم أو حتى الحليف. القصور الذهني للبشر وسوء استعمال المواد الاستخباراتية يؤثر بشكل مباشر على نجاعة وفاعلية أجهزت الاستخبارات. فمن أكثر أسباب فشل المخابرات المتكرر هو الحكم الخاطئ على النوايا وذلك بالتقليل من الخطر أو المبالغة فيه. تسبب سوء تقدير الاستخبارات الإسرائيلية لقدرات مصر سنة 1973 في هزيمة مدمرة.

بالرجوع إلى المعجم التاريخي لفشل الاستخبارات نجد عدّة تقارير لسنوات مختلفة تحذر من عمل إرهابي باستخدام الطائرات داخل التراب الأميركي. ولكن فشل كل من CIA وFBI راجع لعدم تنسيق المعلومات فيما بينهما وغياب إدراك حقيقي للخطر بواقعية أكثر. وهو ما سمح بحدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001.

رغم ما يعرف عن معهد الاستخبارات والعمليات الخاصة الإسرائيلي، الموساد، من حرفية عالية وتخطيط محكم. أدت بعض الأخطاء البشرية الى المس بسمعة هذا الجهاز وأحيانا تسببت في تأزم العلاقات الدبلوماسية مع دول. كشف جهاز أمني قبرصي صغير محاولة الموساد إنشاء قاعدة تجسس في قبرص خلال التسعينيات عن طريق عميلين كانا متخفيين بصفة "مدرّسين يقضيان عطلتهما". باكتشاف الأجهزة والمعدات عالية التقنية في شقة العميلين

اندلعت أزمة سياسية بين قبرص وإسرائيل. جانب آخر من الفشل المرتبط بالكفاءة البشرية هو التسريبات، حيث تم تسريب خطة لاغتيال صدام حسين إلى صحافي إسرائيلي منتصف التسعينيات.

أهم تحديات الاستخبارات في الوقت الحاضر

بالرغم من أن الأداء البشري والقرار السياسي يمثلان أهم عوامل التأثير المباشر في العملية الاستخباراتية، فإن تحديات قديمة وأخرى حديثة لها تأثير قوي على فعالية الاستخبارات. التحدي الأول يشمل الدول الديمقراطية، وهو سرية جهاز الاستخبارات في زمن الشفافية العامة التي يفرضها القانون. هناك تحد آخر خارج عن الخطأ البشري المباشر، لكنه مرتبط به، وهو عامل الصدفة.

المقصود بعامل الصدفة هنا هو الإخفاق أو النجاح بسبب الظروف الخارجة عن قدرة الجهاز نفسه. كمثال توضيحي يمكن الإشارة إلى حادثتين للموساد واحدة ناجحة والأخرى فاشلة. كان فريق الموساد قد نسق مع الاستخبارات التركية لاعتقال عبد الله أوجلان في روما، وتم تحديد خطة لذلك، وبينما كان عملاء الموساد يتتبعونه في كل من البرتغال وإسبانيا والمغرب وتونس، منع الأمن الهولندي أوجلان من دخول هولندا في مطار شيبول سنة 1999 وأعلم الموساد بتوجهه الى نيروبي. وبعد القبض عليه نسب النجاح للاستخبارات التركية.

وفي حادثة أخرى وقعت قرب نفس المطار سنة 1992 تتمثل في تحطم طائرة العال الإسرائيلية، تبين من فحص الحطام أنها كانت تحمل مواد نووية كانت ستهرب إلى تل أبيب. اتهمت الموساد وشركة الطيران التجارية العال، وسببت مواجهة حادة مع إنتل أو الاستخبارات الهولندية. في هذه الحالة المذكورة لعبت الصدفة دورا في كشف العملية السرية. مع ذلك يبقى العامل البشري مهما في إخفاء الأثر وإيجاد حلول سريعة.

علاقة الاستخبارات بصنع القرار

لم يكن للعمل الاستخباراتي تأثير على السياسة العالمية أكثر مما هو عليه الآن في عصر المعلومات، فمع توسيع الدبلوماسيين أنشطتهم ومجالات نفوذهم إلى ميادين التجارة والأمن والصحة والهجرة والسياسة الخارجية، توفر المعلومات الاستخباراتية بصيرة نافذة تحدد مجموعة واسعة من استراتيجيات صنع القرار وتنفيذ السياسات.

الباب الثالث

تغول المخابرات في الدولة

إيجاد تعددية في تقديم الخدمات الأمنية لا تجعلها رهينة لجهاز واحد. ومن طبيعة الأنظمة الأوتوقراطية أن تخلق أجهزة أمنية متعددة يراقب بعضها بعضاً، وإلا تغول جهاز الأمن وأصبح سلطة فوق السلطة.

فلأجهزة الأمن والاستخبارات دورها في الدولة الحديثة، مع محاذير تستوجب الرقابة وتحديد مجال العمل. فالإشكال هو أن أجهزة الأمن خرجت من مجال عملها الأساسي، وهو المساعدة في حماية أمن البلاد، إلى لعب أدوار سياسية وعسكرية وعدلية وشرطية واقتصادية، وقد أدى هذا لخلق مشاكل للأجهزة المعنية وللدولة، حيث أصبحت الأجهزة تعتقل الناس

بدل الشرطة، وتحكم عليهم بدل القضاء، وتفاوضهم بدل السياسيين. وقد عوق هذا عمل المؤسسات الأخرى، كما أنه صرف الأجهزة عن واجبها في تقديم العون للمؤسسات عبر تزويدها بالمعلومات. ولكن حتى في الدول التي تضطلع فيها المؤسسات بمسؤولياتها، فإن الأجهزة الأمنية تحتاج إلى رقابة.

وكثيراً ما تتخذ هذه الأجهزة من الطبيعة السرية لعملها ستاراً تخفي وراءها إخفاقاتها وأخطاء وخطايا منسوبيها. ولكن في الدول الديمقراطية هناك ضوابط ومرجعيات تسمح بكشف مثل هذه الأمور. فإضافة إلى القضاء هناك الإعلام ولجان التحقيق والمنظمات الحقوقية

كذا الحال في كل دولة دكتاتورية تقوم بحظر النشاط السياسي والمدني السلمي، وتعتقل وتعذب كل من يريد أن يمارس حقوقه المشروعة كمواطن. فمن الطبيعي أن يكتسب النظام عداوة من تغول على حقوقهم، وأن يشعر بالحاجة إلى أجهزة أمنية تحميه من الشعب، وتتجسس عليه وتمارس الإرهاب في حقه. وهذه الممارسات بدورها تكسب النظام عداوة قطاعات أكبر من الشعب، مما يستدعي زيادة حجم وصلاحيات الأجهزة الأمنية، وبالتالي ممارساتها المثيرة للسخط. وتكون النتيجة سقوط الأنظمة بسبب هذه الممارسات، حيث تصبح الأجهزة، العامل المباشر في سقوط النظام، ثم تكون الهدف بعد سقوطه، كما شهدنا في مصر وتونس ورومانيا وغيرها.

النقطة المحورية هي أن أجهزة المخابرات بطبيعتها هي أداة حرب، لأن أساليب عملها من تجسس وخرق للحرمات لا تصلح إلا تجاه الأعداء. ولهذا حرمت القوانين الأمريكية على وكالة المخابرات الأمريكية حتى عهد قريب القيام بأي عمليات داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن مكتب التحقيقات الفدرالي، المناط به عمليات التحقيق باعتباره شرطة فدرالية، ارتكب الكثير من التجاوزات في عهد رئيسه الأشهر والأطول مدة، إدغار هوفر، الذي كان يمارس الإرهاب والابتزاز حتى ضد كبار المسؤولين، بحيث لم يجرؤ أي رئيس على إقالته. من هنا فإن إطلاق يد أجهزة المخابرات للعمل في المجال الداخلي، كما هو الحال في الدول العربية، هو بمثابة إعلان حرب على الشعب والأمة. ولكن حتى في الدول التي ما تزال تحرص على كبح جماح أجهزتها الاستخباراتية وحصر مجال عملها في الخارج، فإن الإفراط في منح الصلاحيات قد يقلل من فعاليتها.

تَرَافَق تَغَوُّل جهاز الاستخبارات مع تطور فلسفته من أمنٍ يهدف إلى وقاية وحماية البلد ، إلى أمن يهدف إلى اختراق بعض مجالات الحياة والعمل والسياسة ليتطور بعد ذلك إلى اختراق كافة المؤسسات العامة والسيطرة على مسارها بشكل يكاد يكون كاملاً تحت شعار حماية الأمن الوطني . وهكذا ابتدأ مسار التغول والاستحواذ أولاً من خلال التدخل في التعيينات في المناصب الكبرى ليمتد تدريجياً إلى التعيينات في معظم المناصب الأخرى ، وتحولت الفلسفة من اختراق انتقائي إلى اختراق عام شامل . وهذه السياسة أدَّت في الواقع إلى تدمير العديد من المؤسسات وأهمها الجامعات والمؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية ليمتد بالنتيجة إلى مؤسسات الحكم كافة من حكومة ومجالس تشريعية وباقي مؤسسات الدولة .

ومثالا علي ذلك لا يتم التعيين في المناصب الا بموافقة الاستخبارات ا " أي أخذ موافقة "الدائرة" أي دائرة المخابرات العامة المسبقة على بعض التعيينات في المناصب التي تعتبر حساسة

فدائرة المخابرات هي حكومة الظل الحقيقية، وصاحبة القرار الأعلى الذي يسمو في كثير من الأحيان على ما عداه؛ ولهذا فإن الكثير من الأسئلة تقفز إلى الأذهان ربما أهمها المخابرات تتابع كل شيء داخل البلاد وخارجها، وكل مسؤول في المؤسسات العامة هناك نظير في المخابرات يرصد ماذا يفعل، وهذا ينطبق على الحكومة، والبرلمان، والإعلام، والمجتمع المدني، والأحزاب، وحتى قطاعات الأعمال والاستثمار.انشغال المخابرات بإيصال نائب أو رئيس بلدية، أو تحجيم اتجاه سياسي، وصناعة أشخاص لن يكونوا رموزا.

أجهزة المخابرات في العالم الديمقراطي مؤسسات قوية، ولا جدال في الدور الحيوي للمخابرات الأميركية "CIA"، أو البريطانية "MI6" على سبيل المثال في حماية الأمن الوطني، أو تقديم تصورات وسيناريوهات لقضايا مفصلية مهمة، ولكنها لا تحكم مسار العمل التنفيذي اليومي، وتوصياتها للحكومة قابلة للنقض؛ فهي سلطة خاضعة للمساءلة، وبمعنى آخر أنها ليست "حكومة ظل" موازية تمتع بصلاحيات غير محدودة.

وهكذا أصبح من الضروري لمن يريد أن يتم تثبيت تعيينه الحصول على موافقة الدائرة أو رضاها أو عدم ممانعتها الأمر الذي جعل أولئك الموظفين مدينون لدائرة المخابرات وتحت رحمتها مما حَوَّلَهم بالنتيجة إلى امتداد لنفوذ وسطوة تلك "الدائرة" . وهكذا تمت عملية الاختراق من خلال تطبيقات وقرارات مخالفة للدستور تجعل المواطن بالنتيجة أما مديناً لدائرة المخابرات العامة أو تحت رحمتها .

وعندها يصبح من الصعب التعامل مع كل عمليات الاختراق المخابراتي لمؤسسات الدولة نظراً لعمومية وفداحة ذلك الاختراق الذي أصبح شبه كامل وأصبح جزأً من البنية البشرية لمعظم تلك المؤسسات مما أثر على طبيعتها وأسلوب عملها الأمر الذي جعلها إما امتدادا أو انعكاسا لذلك الاختراق الممنهج

ثم ينتقل نشاط الاستخبارات من السيطرة على مؤسسات الدولة إلى محاولة اختراق المعارضة والتأثير على مسارها وذلك من خلال فرز بعض أعضاء أو أصدقاء "الاستخبارات وتلميع صورتهم وتقديمهم إلى المجتمع باعتبارهم معارضين لينتهي بهم الأمر وزراء ومسؤولين بهدف إقناع الشعب بأن المعارضة والمعارضين لهم أجندتهم الخاصة بهم ويمكن شراء ذممهم كغيرهم .

كذلك العمل على خلق جيل كامل من إعلاميين ارتبطوا بالاستخبارات واستولوا تقريباً على كافة مناصب الدولة الإعلامية بحيث أصبح الإعلام بأشكاله المختلفة من إذاعة وتلفزيون وصحافة خاضعاً لذلك الجهاز وجزأً من عملية تسويق النظام وسياساته ، أو جزأً من عملية تشويه المعارضة أو التشويش عليها وعلى مواقفها أو حتى التعتيم الكامل عليها وعلى نشاطاتها . وعقب الولوج في برامج الخصخصة ووسائل التواصل الاجتماعي انصب اهتمام "الاستخبارات على السيطرة على تلك الوسائل بكافة الطرق عوضاً عن المساهمة في تطويرها بشكل إيجابي يخدم الوطن!

المسار بأكمله أصبح إذاً مرتبطاً بما يريده جهاز الاستخبارات أو بما لا يريده ، وليس بما هو ضروري للوطن أو للشعب ، مما يضع الأمور أمام خيارين ، إما إصلاح الاستخبارات وسياساتها ودورها بشكل جذري ، أو تطويع الشعب وجعله جزأً من الاستخبارات أو تابعاً لها . أما من يدعي بأن "الاستخبارات هي جزء من الدولة والشعب ، فإن هذا أمراً كان يمكن أن يكون صحيحاً لو اكتفت الاستخبارات بالقيام

بدورها الأصلي في حماية الوطن دون أي تجاوزات واختراقات وتزوير للانتخابات تحت عنوان حماية الوطن .

في ظل الغياب الملحوظ لمؤسسات العمل الديموقراطي ، وفي ظل تَغَول الاستخبارات وسيطرتها على مختلف مؤسسات الدولة ، أصبحت الاستخبارات ، من ناحية عملية ، هي الرافعة الوحيدة المتوفرة للوصول إلى المنصب العام سواء أكان ذلك وزارة أو نيابة أو أعيان أو مدير عام أو وكيل وزارة ...إلخ . وهكذا أصبح اهتمام العديدين مُنْصباً ، من ناحية عملية ، على الحصول على رضا "الاستخبارات وليس الشعب لأن رضا الشعب طريقاً مسدوداً ، أما رضا "الاستخبارات فطريقها مفتوح إلى مختلف المناصب . وهكذا أصبحت الاستخبارات بالنتيجة هي الدولة العميقة التي تحكم الدولة . وأصبحت سياساتها الخفية أو المعلنة هي السياسات التي تحكم الدولة وتحدد مسارها .

الدستور والأنظمة لا تسمح ابتداء بمثل تلك التجاوزات وذلك التغول مهما كانت الأسباب أو العناوين التي تختبئ وراءها تلك الممارسات . ومحاولة الاستعانة بالدستور والقانون لعلاج هذا الوضع الشاذ قد يكون إجراءات فعالة ولكن في ظل وجود دولة قوية ومؤسسات قوية مستقلة في إرادتها وقراراتها وليس دولة ضعيفة ، إرادتها مسلوبة ومقدراتها في يد البعض .

الديموقراطية الحقة وحكم الشعب لنفسه والتوقف عن العبث بالانتخابات ، وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب ، وإعادة أجهزة الدولة بما فيها الاستخبارات إلى دورها الأصلي ، واحترام الدستور ومحاربة الفساد المالي والسياسي ، هي بعض الأفكار على طريق الإصلاح الحقيقي

تأثير الاستخبارات علي السياسة الخارجية للدولة .

أجهزة المخابرات المسئولة عن العلاقات الخارجية لدولها تمييزا لها عن أجهزة الأمن الداخلي التي يقتصر عملها أو اختصاصاتها على إقليم دولتها، وليس لها بالضرورة حضور بارز في الأنشطة التي تقوم بها حكومتها خارج حدودها.

الدلائل على الدور الذى تقوم به هذه الأجهزة فى العلاقات الخارجية لدولها واضحة. قام يوسى كوهين مدير موساد بزيارة خلال الأسابيع الأخيرة لعدد من الدول العربية على أمل إقناعها بعدم الاعتراض على ما كان بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل يعتزم القيام به من ضم لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، وتركى الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية من ١٩٧٧_٢٠٠١ تحدث أخيرا عن الدور الذى قام به لإقناع الادارة الامريكية بوقف الاجتياح الإسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢، وقد دارت سلسلة من المفاوضات حول سد النهضة شارك فيها رؤساء أجهزة المخابرات في مصر والسودان وإثيوبيا إلى جانب وزيري الخارجية والري في الدول الثلاث.

صحيح أن أجهزة الاستخبارات الخارجية في الدول الأخرى خارج الشرق الأوسط تقوم بأدوار مهمة فى جمع المعلومات وتحليلها وعرض تقديراتها وبدائل السياسات الخارجية مثلما تفعل أجهزة الاستخبارات في إقليمنا، فضلا عما تقوم به من أعمال سرية. وقصص هذه الأعمال، فى وقت الحرب كما في وقت السلام، معروفة عن هذه الأجهزة فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا،

وكذلك المملكة المتحدة وفرنسا، وبدرجة أقل عن الصين.

توسع دور هذه الأجهزة كأداة لخدمة السياسة الخارجية لدولها هو إضفاء الطابع الأمني على الكثير من خلافات الدولة مع الدول المجاورة أو حتى على بعض القضايا الداخلية هو الهوة الواسعة بين الخطاب العلني للحكومة وما تريد تحقيقه على أرض الواقع. تعلن بعض الدول أنها تتضامن مع الفلسطينيين وتشجب الاعتداء على حقوقهم، ولكنها تميل للتعاون مع إسرائيل تصورا أن لهما عدوا مشتركا، ولكنها لا تجرؤ على الاعتراف برغبتها في التعاون مع إسرائيل، ولذلك تحافظ على خطابها العلني المساند لقضية الشعب الفلسطيني وحقه فى إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، ولكنها تولى لشخصيات في أجهزتها الاستخباراتية إما التواصل مع أجهزة إسرائيلية أو ترتيب زيارات واتفاقات سرية بين قادتها والقادة الإسرائيليين،

الثقة في أجهزة الاستخبارات،

تصبح هذه الأجهزة بما يخرج عنها من تقديرات وتحليلات موضع الثقة من جانب حكوماتها، ليس فيما تقوم به من أنشطة سرية فى قضايا حساسة فحسب، ولكن فيما يخرج عنها من نصيحة ومشورة في قضايا السياسة الخارجية، واطمئنانا إلى أنها خير من يقوم بتوجيه تنفيذ بعض السياسات.

تأثير الاستخبارات علي السياسة الداخلية للدول

التنسيق بين الأجهزة بشكل لا يؤدي إلى تضارب مصالح أو صلاحيات بينها، وبالتالي الى فقدان الهدف من وجودها والتأثير سلبًا على أمن المجتمع. فأجهزة المخابرات هي العمود الفقري للدولة، إذا اهتزّ انهارت الدولة. إنّ تعدد أجهزة المخابرات وتشعّبها في الدولة الواحدة، وبغياب رؤية استراتيجية موحدة لأهدافها، وآلية تنسيقية في عملها، وارتباط بعضها بتوجّهات سياسية خاصة، سيؤدي الى تشابك استخباري وسياسي ما، قد يخلق دولًا متعددة داخل الدولة الواحدة.

كثيرة هي العمليات التي قامت بها المخابرات والجاسوسية في العالم منذ فجر التاريخ، وكان لها تأثير كبير في تغيير سير الأحداث أو المعارك أو الحروب، وبالتالي ربما غيرت مجرى التاريخ منذ القديم وحتى العصر الحاضر، وبخاصة في التاريخ المعاصر. وقد تميزت هذه العمليات بالمفاجأة كما في حرب العام 1967، أو الخداع الاستراتيجي كما في حرب تشرين الأول العام 1973 بين سوريا ومصر واسرائيل.

وقد غيّرت بعض عمليات المخابرات مصير الحرب، كما حصل عندما اعترضت المخابرات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى برقية ارسلتها المانيا إلى المكسيك تدعوها فيها إلى شن الحرب ضد الولايات المتحدة (برقية زيمرمان العام 1917)، ما دفع بالأخيرة إلى دخول الحرب الى جانب الحلفاء.

كذلك كان للمخابرات تأثير مباشر في قرار بعض القادة العسكريين او الزعماء السياسيين، وبخاصة بين المخابرات الألمانية والمخابرات البريطانية ومخابرات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان للمخابرات البريطانية دور كبير في كشف وتحليل الجزء الأكبر من الاتصالات السرية الألمانية على المستويين السياسي والعسكري، بعد الحصول على آلة متطورة المانية لتوزيع الاتصالات (إنيغما

Enigma)، وذلك بعملية مخابراتية سرية خاصة ومعقدة.

وفي السياق نفسه عمد الحلفاء إلى تضليل الألمان من خلال سلسلة من أعمال التمويه والمخابرات بالوسائل المختلفة حول موعد الانزال الكبير ومكانه في منطقة النورماندي في حزيران العام 1944 (عملية أوفر لورد)، وجعلوهم يعتقدون أن الانزال سيتم في منطقة كاليه في شمال فرنسا.

لذلك فإن وجود العناصر الكفيّة والمنسجمة في اجهزة المخابرات وابتعادها عن الحسابات السياسية والمصالح الخاصة، يعطي دفعًا لعمل هذه الأجهزة ويوفّر التكامل بين فروعها المختلفة واختصاصاتها المتعددة.

ولكن كلما خفّت المراقبة على عمل هذه الأجهزة، أو تخلى القيمون عليها عن القيم الإنسانية والمثل العليا والأخلاق في فكرهم وعملهم، تحولت إلى آلة وحشية للهدم وللقتل، كما حدث ويحدث في بعض الدول والأنظمة أو المنظمات الإرهابية، وبدلًا من أن تكون وسيلة لضمان أمن الناس وحريتهم وحمايتهم تصبح أداة للقمع والقهر وكبت الحريات.

الباب الرابع

التحذير التكتيكي والاستراتيجي.

مستويات الأنشطة الاستخبارية

وهي المستويات التي تجري في إطارها ممارسة الأنواع المختلفة من الأنشطة الاستخبارية، بقصد جمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات والتقديرات منها، وتحديد دلالتها التطمينية أو التحذيرية. وتتحدد الإطارات التخصصية لهذه المستويات في :

1 . المستوى الاستراتيجي :

وتتجه الأنشطة الاستخبارية لهذا المستوى إلى جمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات والتقديرات منها حول القيم الأساسية للدول وسياساتها العليا وتصوراتها وثوابتها الاستراتيجية وقدراتها

واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها ووسائلها وأساليبها واتجاهاتها وتحولاتها الراهنة والمستقبلية على المدى البعيد.

2- المستوى التكتيكي :

وتتجه الأنشطة الاستخبارية لهذا المستوى إلى جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات منها حول أهداف الدول وسياساتها التنفيذية وعملياتها الإجرائية، وطرق استخدامها للمتاح لها من القدرات والوسائل والأساليب لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها على المدى القريب

وتشمل الأنشطة الاستخبارية في هذين المستويين، جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعسكرية وغيرها تبعاً للمقتضيات العملية الآنية والمتوقعة بالنسبة للدولة نفسها والدول الأخرى

أيضا، وفقاً للضرورات الواقعية.

الهدف من التحذير التكتيكي هو إبلاغ القادة التنفيذيين بحدث يتطلب إجراءً فوريًا. يعد التحذير من الهجمات تحذيرًا تكتيكيًا، وهو يشير إلى أن الخصم لا يستعد للحرب فحسب، بل سيهاجم قريبًا.

الهدف من التحذير الاستراتيجي هو منع حدوث المفاجآت الكبرى للمسؤولين السياسيين. تتجلى

هذه المفاجآت جزئيًا في تغير احتمالية حصول بعض الأحداث المتوقعة، بحيث تكون خطط الطوارئ جاهزة للاستجابة للتحذيرات التكتيكية. إن عملية تحذير صانعي السياسة الوطنية من أن دولة أو تحالف من الدول يعتزمون الحرب، أو أنهم على مسار يزيد بشكل كبير من مخاطر الحرب ويتخذون خطوات للتحضير للحرب، تأتي من:

الهجمات المعادية لمصالح البلد، والتي قد تأتي من جهات حكومية أو غير حكومية، من خلال الوسائل العسكرية والإرهابية والاقتصادية والمعلوماتية وغيرها.

انهيار الاستقرار في منطقة أو بلد يعتبر حليفًا مهمًا.

تنذر مجمل المؤشرات والتحذيرات بوجود تهديد محتمل أو متوقع بدرجة كبيرة من قبل المنظمات المعادية. قد تشير المؤشرات إلى الحاجة للاستعداد، مثل أخذ الإجراءات الوقائية بسرعة غير معتادة، أو نقل الجنود أو الإمدادات إلى نقاط الشحن، إلخ.. تكون التحذيرات عاجلة بشكل أكبر، فقد تتضمن إرسال الوحدات القتالية بالقرب من الحدود الوطنية. قد تتطلب المؤشرات والتحذيرات الإيجابية «تقارير إخبارية» وإحاطات أكثر تحديدًا.

الخلاصة

يتضح من خلال هذا البحث ان الاستخبارات لها تأثير مهم في اتخاذ القرار السياسي علي المستوي الداخلي او الخارجي للدولة وذلك لما لديها من قدرة علي جمع المعلومات وتصنيفها و تحليليها و كذلك من خلال المعلومات يمكنها التنبؤ بالأحداث قبل حدوثها سواء كانت علي المستوي الداخلي او الخارجي في الدول التي لها تأثير علي سياسة الدولة

كذلك يمكن لأجهزة الاستخبارات ان تقوم ببعض الادوار الدبلوماسية التي تتطلب السرية وعدم قدرة وزارة الخارجية علي القيام بها بسبب الحساسية السياسية لهذه المواضيع والمحافظة علي درجة سريتها

كذلك نلاحظ ان عمل الاستخبارات اذا لم يضبط بقوانين ولوائح منظمة دقيقة و مراقبة لنشاطها من الادارة التنفيذية و التشريعية فانه من الممكن ان يحدث تغول لهذا الجهاز علي حساب الاجهزة الأخرى المدنية للدولة فتصبح الدولة رهينة جهاز المخابرات وعندها نصل لمرحلة دولة داخل دولة وهذا ما نلاحظه كثيرا في الدول ذات الحكم العسكري او الاسري وخاصة في دول المنطقة العربية كمثال علي ذلك

ولكن يبقي لأجهزة الاستخبارات دورا مهما في النتائج العملية والإيجابية المترتبة على عمليات صنع القرار في الدولة واختيارها لأهدافها وتحديدها لمصالحها ورسمها وتنفيذها لسياساتها. ولعل من بين أبرز تلك الإيجابيات :

1 - زيادة حجم البيانات والمعلومات والتوقعات المتاحة للاستخدام من قبل صانع القرار، وتحسن نوعيتها وارتفاع مستوى مصداقيتها، بفعل تعدد الأجهزة المسئولة عن جمعها ومعالجتها، واختلاف أوجه تعاملها معها، وتنوع وسائلها وأساليبها في ذلك.

2 - زيادة عدد الخيارات أمام صانع القرار، وتحسن نوعيتها، مما يمنحه فرصاً أفضل وأكثر تنوعاً، ويسمح له

بالمزيد من الحرية والمرونة الحركية.

3 - زيادة كفاءة الأجهزة الاستخبارية وتحسن قدراتها ، برفع كفاءة العاملين فيها وزيادة تأهيلهم وتخصصهم، وتركيز جهودها على أنواع محددة من الأنشطة الاستخبارية ودوائرها

ومستوياتها، بما يتيح لها مراكمة معارف وخبرات فردية وعامة ترفع كفاءتها الفردية والمؤسسية

محددة من الأنشطة الاستخبارية ودوائرها ومستوياتها، بما يتيح لها

مراكمة معارف وخبرات فردية وعامة ترفع كفاءتها الفردية والمؤسسية وتحسن قدراتها

4 - تقليل المخاطر الناجمة عن أحادية الرؤية ومحدوديتها لدى المركز القرار في حالة اعتماده على مصدر معلوماتي منفرد (أحادية الجهاز الاستخباري في الدولة)، وهي مخاطر قابلة للتفاقم في حالات اختلال نشاطات هذا المصدر، لتصل إلى درجة الفقدان الكامل للرؤية، وانعدام القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب،

ولكن ما يوفره تعدد الأجهزة الاستخبارية وتنوع اختصاصاتها

ومسؤولياتها من الفرص والإمكانيات لصناع القرارات، لا يمنع تعرضهم أيضا إلى المخاطر والتهديدات الناجمة عن تزويدهم من الأجهزة الاستخبارية المتعددة والمتنوعة بأحمال زائدة من البيانات والمعلومات والتحليلات والتوقعات والخيارات ذات الطبيعة المتعارضة والنتائج المتقاطعة بما يضعهم أمام مشكلتين:

المشكلة الأولى: صعوبة تحقق صانع القرار من صحة الحصيلة التي تزوده بها الأجهزة الاستخبارية، أو على الأقل صعوبة المفاضلة بين مكوناتها في حال تساوي تلك المكونات في احتمالات الربح والخسارة، أو تعذر الاثنين معا (التحقق والمفاضلة)، مما يجعل منها مشكلة مركبة ومضاعفة.

المشكلة الثانية: عدم تزويد صانع القرار بالحصيلة الاستخبارية في الوقت المناسب مما يعرضه للمفاجأة ويرفع احتمالات عجزه عن منع حدوث المشكلات أصلا، أو يجعله في أحسن الأحوال عاجزا عن توقع المشكلات والاستعداد لها، وهذه الصورة الأقرب حتى الآن لأحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة دون استبعاد الاحتمالات الأخرى.

ولعل الحل المرجح والأكثر نجاعة لتجنب سلبيات تعددية الأجهزة الاستخبارية مع الاحتفاظ بإيجابياتها، هو تشكيل هيئة مركزية عليا تتولى مهام الإشراف على عمل هذه الأجهزة، وتنسق نشاطاتها، وتقارن محصلاتها وتفاضل بينها، ومن ثم تزود مركز القرار بالخلاصات النهائية التي تتوصل إليها والخيارات التي ترجحها. ويبدو أن العديد من الدول قد اتجهت هذه الوجهة، بينما فعلت دول أخرى ذلك، ثم زادت عليه بتحسين توجهاتها السابقة في هذا المجال في ضوء تجاربها اللاحقة،

وسارت إسرائيل على ذات المنوال بإنشائها اللجنة العليا المشرفة على أجهزتها الاستخبارية الخمسة والمنسقة لنشاطاتها

وفي النهاية، فإن كل ما قيل أو سيقال عن أهمية الأجهزة الاستخبارية وحيوية وظائفها وأدوارها، وضرورتها الحيوية القصوى لعملية صنع القرار في الدولة، صحيح تماما، لكنه لا يلغي حقيقة كونها دائما وفي النهاية، أجهزة مساندة، تساعد صانع القرار على أداء مهماته وتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه، دون أن تكون مؤهلة للحلول محله أو التحول إلى بديل له. حيث إن طبيعة هذه الأجهزة ونوعية وظائفها، تؤهلها للمساهمة بأدوار أساسية في عملية اتخاذ القرارات، عبر قيامها بجمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات، وإجراء التحليلات ووضع التقديرات واقتراح الخيارات، دون أن تصل بها تلك الأدوار إلى مرحلة

اتخاذ القرارات بشكل منفرد وكامل، وكلما كانت نتائج النشاطات التي تقوم بها الأجهزة الاستخبارية أكثر دقة وموضوعية ومصداقية، كلما كانت تلك الأجهزة أقدر على تزويد توقعاتها وخياراتها بقوة الإلزام المعنوي المستمدة من هذه الخصائص، وأصبحت أكثر قدرة على التأثير في تقديرات صانع

الفهرس

التمهيد ---------- ص 2

المقدمة ---------- ص 2

الباب الاول

تعريف الاستخبارات ---- ص 2

مهمة الاستخبارات ----- ص 3

مصادر الاستخبارات ---- ص 4

انواع ضباط الاستخبارات ---- ص4

عملاء الاستخبارات ---------- ص 5

مهام الاستخبارات ----------ص5

الباب الثاني

عوامل محدودية الاستخبارات----- ص 5

اهم تحديات الاستخبارات -------- ص 7

علاقة الاستخبارات بصنع القرار ---- ص 7

الباب الثالث

تغول الاستخبارات في الدولة --------ص7

تأثير الاستخبارات علي السياسة الخارجية---- ص 10

الثقة في الاستخبارات -------ص 11

تأثير الاستخبارات علي السياسة الداخلية ـــ ص 11

الباب الرابع

التحذير التكتيكي والاستراتيجي ---- ص 12

الخلاصة ---------- ص 13

المراجع

1- **صن تزو فن الحرب ترجمة محمود الحداد دار القدس**
2- **دور اجهزة الاستخبارات في حماية الامن القومي العربي منشورات منظمة الطليعة 2017 تونس**
3- **وكيبيديا تعريف الاستخبارات**